

## ندوة إريتريا 2020

الكلمة الرئيسية

### تحديات التغيير والانتقال في إريتريا

السفير عندي برهان ولدى قرقس

أعزائي المشاركين

وأود أن أبدأ بالترحيب الحار جدا لكم جميعا. وقد سافر العديد منكم من بعيد وقريب، وتنحية شؤونكم الشخصية والأسرية والمهنية جانبا، للمشاركة في هذه الندوة. أشكركم على وقتك وجهدكم. وأود أيضا أن أشكر دانيال وسولومون على عملهما الشاق في التحضير لهذه الندوة والتواصل مع المشاركين والمشرفين وأعضاء الفريق.

وتأتي هذه الندوة في أعقاب ندوة إريتريا 2019. وببداية عام جديد وعقد جديد، دعونا ننتقل لجعل عام 2020 بشيرا بفجر جديد من الأمل والتغيير والانتقال لشعبنا وبلدنا

وفي وقت استقلالنا الفعلي في عام 1991، كنا نتوقع أن يشهد عام 2020، وإن كان غامضا وبعيدا، تحقيق الأهداف النبيلة لكفاحنا المسلح الشاق والطويل من أجل التحرير: كفاح يشن من أجل الديمقراطية والعدالة والازدهار. ولم نكن نتصور في ذلك الوقت أن شعبنا، بعد كل التضحيات، سيستسلم للحكم الوحشي لنظام منشغل فقط بالبقاء في السلطة. إن إريتريا اليوم نموذج لمجتمع مفكك، مجتمع حطمته قرارات وأعمال دكتاتورية مفترسة خانت شعبنا وشهداننا الذين قاتلوا من أجل إريتريا أفضل

ويجب أن نسعى جاهدين لاستعادة المثل النبيلة لكفاحنا من أجل الحرية. أمل أن تمضي ندوة إريتريا 2020 بمحادثتنا إلى الأمام، من عقلية "ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التغيير والانتقال الديمقراطي، إلى واحدة من الكيفية التي يمكننا بها الاستعداد لمواجهة هذه التحديات وتقديم مساهمة بناءة عندما يحين الوقت

تضم هذه الندوة سبعة أفرقة

#### 1) الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة في التغيير والانتقال

وقد فرض النظام في أسميرة حكمه على مدى عقود من خلال شبكة من الطبقات المتعددة للرصد وآليات الرقابة السكانية المشددة التي تفرضا الانتهاكات الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتزداد سوءاً هذه الأمور بسبب السياسات الخاطئة والإجراءات غير المنتظمة وسوء الإدارة. وقد تسبب سوء إدارة الاقتصاد والموارد الوطنية في نقص مزمن في السلع الأساسية والخدمات الأساسية، حيث يعتمد الناس على حصص الإعاشة اليومية لكسب العيش. واقع مروع فرض على الشعب الإريتري في هذا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين

وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة، وأدوار كل منهم ومصالحه في التغيير والانتقال أمر أساسي لضمان التأهب. والوعي والإعداد والتخطيط أمور أساسية لضمان مساهمة إيجابية خلال المرحلة الانتقالية. وبطبيعة الحال، هناك الكثير من عدم اليقين والعديد من المجهولات في زمن التغيير والانتقال، لا سيما في حالة صعوبة ومعقدة مثل وضعنا. والفرصة سانحة ضيقة والحالة محفوفة بالمخاطر، وتتطلب استعدادات مسبقة والتزاما وعملا عندما يحين الوقت. وينبغي لنا، كإريتريين معنيين، أن نستعد على أفضل وجه ممكن

وستحدد حلقة النقاش 1 الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة في التغيير والانتقال

## ٢) تحفيز التغيير الداخلي

لقد حوّل النظام الاستبدادي إريتريا إلى جحيم أرضي. وأصبح القمع القاسي والاحتجاز لأجل غير مسمى والاختفاء القسري والتعذيب المصير المؤسف لعشرات الآلاف من المواطنين. لقد حُرّم شعبنا من الحق في الحياة الطبيعية في بلده ومن حرية تشكيل حكومة يختارها لفترة أطول مما ينبغي. وهناك عشرات الآلاف من الإريتريين الآخرين، ومعظمهم من الشباب، صوتوا بالطريقة الوحيدة التي يمكنهم بها، بأقدامهم، القيام برحلات مروعة تعرض بقاءهم ذاته للخطر

إن التخلص من دكتاتورية فاسدة ومفسدة ومفلسة إلى حد بعيد، وانتقال ناجح إلى نظام حكم ديمقراطي، يطرح تحديات بالغة الصعوبة. وفي الواقع، لن يكون من السهل بناء حكومة ديمقراطية تلتزم بسيادة القانون، وتحمي كرامة الشعب، وتجسد إرادته، وتسعى إلى تحقيق تطلعاته، وتعزز رفاهه

وكان العديد من المشاركين في هذه الندوة هم المدافعون الرئيسيون عن التغيير المحلي، الذي يملكه الإريتريون ويسترشدون به ويقودونه. ويحسب لهم أن "التغيير من الداخل" أصبح سائدا في الخطاب السياسي الإريتري، كما ينبغي. اسمحوا لي أن أحبي هؤلاء "المحركين والهزات" للمحادثة الوطنية المتطورة. واليوم، أصبحت الظروف الموضوعية للتغيير في بلدنا مهيأة. والظروف الذاتية تتضح أيضا في مقاومة متجددة للقمع الذي لا يرحم. ومن شأن مواءمة الظروف الموضوعية والذاتية أن تحفز التغيير وتتبلور التحول الديمقراطي. استكشفت ندوة إريتريا 2019 الدوافع الرئيسية للتغيير والانتقال. أمل أن تستمر ندوة إريتريا 2020 بدورها في إجراء الحوار وتحديد الجهود والخطوات اللازمة لدعم الحركة الوطنية من أجل التغيير والتحول الديمقراطي التي تتخذ من الداخل مقرا لها

سيقدم الفريق 2 تحفيز التغيير الداخلي

## ٣) تشكيل حكومة دستورية

وبعد التصديق عليه في 23 أيار/مايو 1997، أصبح دستور إريتريا "القانون الأساسي لأمتنا المستقلة ذات السيادة". ويرى العديد من المحامين الدستوريين والباحثين القانونيين البارزين أن الدستور دخل حيز النفاذ قانوناً وأن أحكامه لها أثر ملزم قانوناً منذ يوم التصديق عليه، بصرف النظر عن مركز تطبيقه الرسمي. والدستور هو الأساس القانوني والقانون الأعلى لدولة إريتريا. وبالتالي، يجب أن تستند الحكومة الشرعية، حتى خلال فترة انتقالية، إلى الدستور، وتعترف بسيادة القانون، وتتولى تطبيق سيادة القانون، وإقامة العدل في خدمة الشعب الإريتري

وسيكون التنفيذ الفوري للدستور في بداية المرحلة الانتقالية أمرا حاسما. وسيكون من الضروري تجنب حدوث فراغ قانوني، وإقامة سلطة شرعية، وإرساء الأساس لعملية معجلة لبناء الدولة وبناء الدولة، ووضع ضوابط وموازين بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبعد المرحلة الانتقالية، يمكن لجهاز تمثيلي وطني مشكّل على النحو الواجب، هو البرلمان أو الجمعية الوطنية لإريتريا، أن يغير الدستور أو يعدل أو يحل محله على النحو الذي يراه مناسبا. ولا أحد آخر لديه أو يستطيع أن يسبق الفريق 3 تشكيل حكومة دستورية. يغتصب هذا الحق

## ٤) حالة اللعب: إريتريا والجغرافيا السياسية الإقليمية

وتحتل إريتريا موقعا استراتيجيا للغاية في حلقة الوصل بين القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية. يمتد ساحلها على أحد أكثر طرق التجارة البحرية ازدحاما في العالم. كما أن حوض البحر الأحمر هو مركز النشاط البحري الدولي الكبير، حيث تحتفظ القوى الإقليمية والعالمية الكبرى بقواعد على شواطئه أو بالقرب منها. وتتأثر الدول الواقعة على جانبي البحر الأحمر بشكل مباشر أو غير مباشر بالحروب الدموية أو الباردة المستمرة في المنطقة. وتستمد مصفوفة الصراع الناتجة عن ذلك، وسماتها الإقليمية والمعقدة بين الولايات وداخل الدول والداخلي، المشاركة النشطة للجهات الفاعلة الخارجية التي تسعى إلى إبراز السلطة سعيا إلى تحقيق الاستراتيجية الوطنية المتنافسة، والاستراتيجية والاقتصادية ومصالح تجارية.

ويمكنني، على سبيل المثال، أن أذكر ثلاثة عناصر من مصفوفة الصراعات المعقدة التي تؤثر على إريتريا اليوم وفي المستقبل القريب

أولاً، الانقسام بين الشيعة والسنة. هذا الصراع الذي دام قرناً يغذي التنافس الإيراني السعودي المرير، الذي يُلعب اليوم في الحرب الدموية والمدمرة في اليمن. وهذا التنافس الدول على جانبي البحر الأحمر وبنطوي على قوى عالمية متنافسة في مزيج متغير باستمرار من الاصطفاف المحلي والإقليمي والدولي للقوى

ثانياً، القرن الأفريقي. وتضم هذه المنطقة دولاً ضعيفة وهشة وفقيرة وغير مستقرة بطبيعتها، مع تاريخ طويل من الحروب والصراعات التي تتكشف في إطار تحالفات محلية وإقليمية وعالمية متغيرة. ولا تزال الصراعات العنيفة بين الولايات وداخل الولايات والأعراق تزيد من تفاقم الضعف وتدفع إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان

ثالثاً، حوض نهر النيل. إن نظام الصراع الرئيسي في هذه المنطقة يحفر الدول المشاطنة العليا والدنيا ذات المصالح المتنافسة التي تجتذب مشاركة الدول الساحلية في البحر الأحمر وكذلك دول القوى الإقليمية والعالمية البعيدة

ونحن بحاجة إلى متابعة الأحداث والتطورات داخل مصفوفة الصراع هذه وحولها ودراسة آثارها على إريتريا وتحديد المصلحة الوطنية لإريتريا. وسيكون من الضروري للغاية تحديد استراتيجية إريتريا، وصياغة سياستها، وتحديد دورها في المنطقة بطريقة تضمن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. يجب أن تسعى الدولة المؤسسية إلى علاقات الدولة والسياسة الخارجية المدروسة جيداً إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والبيئية في خدمة متبادلة وجماعية مصالح

الفريق 4 سيعرض حالة اللعب: إريتريا والجغرافيا السياسية الإقليمية

## ٥) الوحدة في التنوع مقابل سياسات الهوية

إن إريتريا تنعم بمجتمع متعدد القوميات واللغات والأديان والثقافات. ويمثل هذا التنوع رصيداً قيماً يجسد ثراءً كبيراً منسوجاً في فسيخاء رائعة من مجتمع متناعم من المواطنين الذين يعيشون معاً في وطن مشترك يتمتع بحقوق متساوية وحرية متساوية وفرص متساوية. إن إريتريا الديمقراطية حقاً ستمكن الشعب، وتسمح له بتقرير المصير الحقيقي والمشاركة السياسية النشطة في صنع السياسات والقرارات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وهذه الدولة وحدها هي القادرة على بناء مجتمع مدني وحديث متحد في تنوع، يعيش في ونام وسلام مع نفسه ومع جيرانه

ومع ذلك، فإن أعداء شعبنا، الأجانب والمحليين على السواء، في الماضي والحاضر، استخدموا هذا التنوع كأداة سياسية لتقسيم إريتريا وتدميرها. وفي لحظات حرجة من تاريخ إريتريا الحديث، حاولوا تصوير تنوع إريتريا على أنه مسؤولية واستخدموه "لتقسيم وحكم" شعبنا، والسيطرة على بلدنا ونهب مواردها. وقد تم التحريض على هذه المؤامرة في البداية لتسهيل خطة التقسيم البريطانية في أربعينيات القرن العشرين، وتساعد إلى حد ما على تفسير تشرذم النشاط السياسي الإريتري وبعض الخطاب الطائفي المستقطب للغاية في وسائل التواصل الاجتماعي في الثنات اليوم. ومن المؤسف أن بعض الجماعات، غير القادرة على تحرير عقليتها من هذا الإرث الاستعماري المثير للانقسام، لا تزال تكرر نفس السياسة المدمرة التي ولدت حلقة مفرغة

لقد ناقشنا، في ندواتنا السابقة، السمات الانقسامية والآثار المدمرة لبعض العلامات التجارية لسياسات الهوية. كما تداولنا بشأن حتمية وجود دولة مدنية علمانية في إريتريا. واليوم، سيكون لدينا فرصة للتعمق في الموضوع ومقارنة ومقارنة النهجين لبناء الدولة وبناء الدولة. سوف نستكشف معاً أي من الخيارين من شأنه أن يخدم على أفضل وجه مصالح مستقبلنا كشعب وبلد: (1) دولة مدنية موحدة تُنقل سلطة كبيرة إلى الشعب في إطار هياكل إدارية اللامركزية أو (2) دولة مجزأة تقوم على سياسة الهوية بكل أسسها الطائفية

وسيقدم الفريق 5 الوحدة في التنوع مقابل سياسات الهوية

## ٦) العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

إن حجم الانتهاكات الجسيمة والانتهاكات المنهجية للحقوق الأساسية للشعب الإريتري التي ارتكبت على مدى عقود عديدة هي ببساطة مذهلة. وقد تطور استخدام القوة، في التاريخ الحديث لإريتريا، كأسلوب افتراضي في تسوية الخلاف السياسي. وسواء خلال الكفاح السياسي من أجل الاستقلال في الأربعينيات، أو الكفاح المسلح من أجل التحرر الوطني أو ما بعد الاستقلال، كان الشعب الإريتري، بما في ذلك القادة السياسيون والعسكريون والمقاتلون من أجل الحرية والمواطنون البارزون، ضحايا الاحتجاز التعسفي أو الإعدام خارج نطاق القضاء أو التعذيب أو الاختفاء القسري

خلال الإدارة العسكرية البريطانية (1941-1952)، استخدمت إثيوبيا الإمبراطورية الحزب الوحدوي ومؤيديه كأداة في السعي إلى مشروع الاتحاد لإرهاب واغتيال القادة البارزين لحركة الاستقلال الإريتري. خلال الكفاح المسلح من أجل التحرر الوطني، قضت جبهة التحرير الإريتريّة على حركة التحرير الإريتريّة، واغتالت وأعدمت مقاتلين من شقين من أجل الحرية، وأشعلت حرباً أهلية "لتصفية

الثورة المضادة" باسم توحيد الثورة تحت قيادة منظمة واحدة. و اغتالت قوات التحرير الشعبية الإريترية/الجبهة الشعبية الإريترية وأعدمت مقاتلين منشقين من أجل الحرية باسم حراسة الثورة. وبعد الاستقلال، ارتكب نظام الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة انتهاكات جسيمة ومنهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان باسم الأمن القومي. إن نهاية كل هذه التدابير هي الحفاظ على الذات

وقد تسبب هذا الواقع التاريخي للإيذاء في درجات متفاوتة من الصدمات النفسية عبر أجيال من الإريترين. وثمة حاجة إلى تضييد الجراح الضارة لهذه الصدمة من خلال عملية عدالة تصالحية توفر ما يلي

إغلاق باب ضحايا الجرائم والانتهاكات والتجاوزات؛ (2) التكفير أو العقوبة على الجرائم والانتهاكات والتجاوزات المرتكبة؛ و(3) المصالحة الوطنية والونام الاجتماعي والسلام في إريتريا الديمقراطية الجديدة الملتزمة بالتنمية والازدهار الشامل

يجب أن تبدأ عملية العدالة التصالحية بالتنفيذ الفوري لدستور إريتريا، وإنشاء جهاز قضائي مستقل، وإطلاق سراح جميع السجناء والمحجزين السياسيين، والصحفيين المسجونين، وسجناء الرأي والمواطنين العاديين المسجونين دون الإجراءات القانونية الواجبة. إن مواجهة ماضيها بشجاعة والدخول في حوار وطني حقيقي سيساعدان على توطيد روابطنا المجتمعية والتمكين من التعايش المنسجم القائم على فهم مشترك ورؤية مشتركة لإريتريا جديدة

بدأت ندوة إريتريا 2018 النقاش وسلطت الضوء على الحاجة إلى إجراء بحوث ومناقشات عامة مستمرة بشأن القضية الحاسمة المتمثلة في العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية فيما يتعلق بالتجربة الإريترية الهدف الأساسي هو المساعدة

(1) إصلاح الأضرار الناجمة عن التجاوزات والانتهاكات

(2) العثور على لضحايا الجرائم

(3) إقامة العدل

(4) تشجيع الاعتراف بالمسؤولية

(5) اعتماد وتنفيذ تدابير لضمان عدم التكرار في المستقبل

الفريق 6 سيعمل على تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لدفع الحوار قدماً

## (7) رؤية إريتريا 2030

وعندما نهضت إريتريا من رماد الحرب والدمار قبل ثلاثة عقود، كنا نعتقد أننا ندخل عهداً جديداً من السلام والديمقراطية والتنمية والازدهار. كانت لدينا رؤية، وأعدنا مخططاً، وشرعنا في تحويل اقتصادنا المتخلف الذي دمرته الحرب إلى اقتصاد حديث متنامٍ ومتقدم تكنولوجياً وقادر على المنافسة الدولية في غضون عقدين من الزمن. وهناك إمكانية كبيرة لتطوير صناعة صناعية نشطة موجهة نحو التصدير؛ زراعة حديثة قائمة على الري؛ مشروع مريح لمصائد الأسماك والموارد البحرية؛ وقطاع خدمات فعال. واستند السعي إلى تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي السريع إلى الاستناد إلى سعي إريتريا إلى تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي السريع

الموقع الاستراتيجي؛ (2) المجتهدين، الكادحين والمغامرين؛ و (3) الموارد الطبيعية تحت إشراف إطار سياسة الاقتصاد الكلي الحصري

ومن المعالين أن النظام المفترس أهدر الفرصة الذهبية لتنمية إريتريا وازدهارها. والأسوأ من ذلك أنها أعادت إريتريا إلى الوراء عدة عقود. ونتيجة لذلك، تبين جميع البيانات الإحصائية ومؤشرات التنمية المتاحة أن اقتصاد إريتريا قد عانى من هبوط مطرد إلى القاع وأن الشعب الإريترى أصبح في حالة من الفقر المدقع. ويتطلب عكس هذا الواقع تغييراً سياسياً وسياسة اقتصادية جديدة. وهو يتطلب أساساً تحويل الإدارة السياسية والاقتصادية؛ وينبغي أن يكون هناك تحول في الإدارة السياسية والاقتصادية. تنظيم المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية والقضائية وهيكلها وإدارتها؛ أدوار القطاعين العام والخاص؛ والعلاقة بين القوى وعلاقات الإنتاج

بدأت ندوة إريتريا 2019 التطلع على إنعاش الاقتصاد الإريترى، وأبرزت الحاجة إلى تولي زمام وضعنا، والاستيلاء على مصيرنا، وبناء إريتريا جديدة. وقد وأدت فكرة رؤية إريتريا لعام 2030 كإطار للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة بدءاً من المرحلة الانتقالية. ندوة إريتريا 2020 ستناقش رؤية إريتريا 2030 وتتقدم بالمحادثة

سيقدم الفريق 7 رؤية إريتريا لعام 2030 للمساعدة في تلخيص ندوتنا واختتامها بأساس أكثر رسوماً لفهم مشترك ورؤية مشتركة لإريتريا المقبلة

وأمل أن يؤدي حوارنا في هذه الندوة إلى تعميق فهمنا، وتوسيع معرفتنا، وإثراء رؤيتنا المشتركة، وتعزيز تضامننا، والنهوض باستعدادنا لمواجهة تحديات التغيير والانتقال

أشركم على اهتمامكم الرقيقة

!المجد الأبدى لشهداننا

تحيا دولة مستقلة ذات سيادة في إريتريا

بارك الله في إريتريا والشعب الإريتري